

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطلحات

جائز فكان عليه ان يقول فان نقيض الايجاب هو السلب لا العرو
والتحقيق في هذا المقام ان يقال ان نقيض الشئ رفع ذلك الشئ وما
صريحه وان كان ذلك الشئ ايجابيا يسمى رفع ذلك الايجاب
سلبا وان كان ذلك الشئ متصورا يسمى رفعه عرو ولا في ان الايجاب
والسلب لا يجتمعان ولا يرتفعان كذلك التوحد والعرو لا يجتمعان
ولا يرتفعان فانه لا يوجد في الموجودين شئ يتصف بالكاتب واللا
تد معا ولا شئ لا يتصف باحدهما كما ان لا يوجد اثنان يحكم بهن
زيد كاتب وليس كاتب او يحكم بان ليس كاتب وليس ليس كاتب
كما قالوا من ان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان فيكون التناقض
في الصورات راجعا الى الانصاف في التصديقات الاحكام الحاكم فان قلت
فلم يذكر والتناقض في الصورات في بابها قلت قليلا ما يذكر ونظرا
يضاهيه ولقلة وجرانه في الاتصال ولقلة احكامه بخلاف تناقضه
التصديقات فانه كثير النفع لان ادعاء القضايا من المطلقات وا
لموجها كثير وللغير نقيض فينبغي ان التناقض مع شرايطه يعرف
نقيضه في نفسه **قوله** ولو اقال لا تناقض في المفردات يريد ان بين المفرد
والتناقض تناقضا وتنافيا لان المفرد يقتضيه ان لا يكون هناك
اجاب وسلب والتناقض يقتضيه ان يكون هناك ايجاب وسلب
معا ولقائل ان يقول ان اردت بقولك انه تناق بين الافراد وتنا
قض المركب فمسيب ولكن غير مفيد لمطلوبك لان المطلوب ان لا تنا
قض اصلا في المفردات وهذا الكلام لا يدل الا على انه ليس في المفرد
تناقض المركب وان اردت انه تناق بين الافراد والتناقض مطلقا
سواء كان تناقض مفرد او تناقض مركب فهو محال ولما يكون كذلك
لك ان لو لم يكن للمفرد تناقض ففقدت ان له ايضا تناقضا وا

توفى
والتناقض انه تناق
بين الافراد صح

بشرناك

واعلم ان كلام الشارح بهنا عن بيان الاحتراز عن القضييتين المختلفتين
بالعرو والخصيص نحو زيد كاتب زيد لا كاتب لا يتخلو عن الاضطراب كما
بينه هناك فالاحتمال ان يقول ان القضييتين المختلفتين بالعرو وال
لخصيص بان يكون محمول احدهما محصلا ومحمول الاخره معدولا لا تور بان
التناقض لا يمتد اليها بل يمتد الى الموضوع لا سيما في موضوعات الموجبة
يقتضي وجود الموضوع فعند انتفاءه لا يصرف موجبة اصلا وتناقض
القضييتين يقتضي صرف احدهما وكرب الاخره بهن هو الكلام الخارج عن
شائبة الشئ فعليك بالتامل في كلام الشارح في هذا المقام فان
فيه انتقالات كثيرة فوكتشفنا لك غطائها فيصرك اليوم حريذ **قوله** فان
اقتضاء الاختلاف بذلك بالاجاب والسلب **قوله** المقضية صفة
للمساوات **قوله** فان وحرثها مستلزمة لهذه الواحدة بديان وجود
وحدة النسبة الحكمية مستلزمة لوجود الواحدة الثمانية وتنعكس
بعكس النقيض الى قولنا ان وعدم وحدة الشئ من الواحدات الثمانية
بمستلزم عدم وحدة النسبة الحكمية **قوله** لا ارتفاع التناقض با
خلاف التناقض الا انه يريد ان التناقض كما ترتفع باختلاف الموضوع
والجود والزمان والمكان وغيرها من الامور الثمانية كذلك يرتفع
باختلاف الاله كما تقول زيد كاتب و اردت انه كاتب بالعلم الوا
سطح و زيد ليس كاتب و اردت انه ليس كاتب بالعلم الشر
وباختلاف العلم كما يقول النجار يعمل و اردت به انه يعمل للسلطان
والنجار لا يعمل لغير السلطان وباختلاف المفعول كما تقول زيد ضارب
و اردت به انه ضارب عمي و او زيد ليس بضارب و اردت به انه ليس
بضارب بلك وباختلاف المميز كما تقول عنده عشرة و اردت
به انه عنده عشرة و دينار اوليس عنده عشرة و اردت

و اردت
به انه لا
يعلم

٩٤

شذو

بشرناك

به انه ليس عندنا عشرون درهما وباختلاف الحال كما يقول جاء
زيد اربابا ما جاء انما اشتيا على ما اشار اليه بقوله الا غير
ذلك فان كل واحد من هذه الاختلافات اعني اختلاف الالة و
العدد والمفعول به والمميز والحال يوجب ارتفاع التناقض فلا بد
من الاتحاد في هذه الاحوال ايضا لتحقيق التناقض فلا يكون الوا
جبات الموجبة للتناقض ثمانية فينبغي ان يعتبر وحدة جامعة
لجميع الوجرات ووحدة النسبة الحكيمه انما تكون بوحدة اطراف
فيها وحدة في وجودها وقيود اطرافها وتنعكس بعكس النقيض
القولنا كل ما لم يحقق كل الوجرات بان يتبع جميعها او بعضها لم
يحقق وحدة النسبة الحكيمه فان النسبة الحكيمه الواقعة بين زيد
وقام في قولنا زيد قائم وزيد ليس يقام غير النسبة الواقعة
بين عمر وقاعد في قولنا عمر وقاعد عمر وليس يقاعد الا غير ذلك
من الامثلة هذا هو تحقيق الشرح واما الواجد على الصدر من
واجب الفعل فهو ان يقال ان اختلاف العدد والالة وغيرهما
داخلة في اختلاف المحمول لان الالات والالاء بالقلم الواسط
غير الالات بالقلم التركي والعامل للسلطان غير العامل لغيره
السلطان فاختلاف هذه الامور مستلزمة لاختلاف المحمول و
تنعكس بعكس النقيض ان اتحاد القضيتين في المحمول يوجب اتحاد
بها في هذه الامور فلا يكون هذه مستقلة عن كونها وحدها
خارجة عن الوجرات الثمانية المذكورة قوله لا يقال للاتحاد للمو
ضوع فيها ان في قولنا كل حيوان وبعض الانسان ليس حيوان
وقولنا لا شيء من الانسان حيوان وبعض الانسان حيوان فان موضوع
كل قضية من قولنا يقام موضوع قضية اخرى من ذلك القول

النسبة الحكيمه
لانها كلما كانت تحققه
كانت الوحدات كلها
متحققه لان وحدة
النسبة الحكيمه

الالة والالات
والمفعول
به والمميز
وعزها

القول لان موضوع احده القضيتين جميع الافراد وموضوع الاخره
بعضها وكل الافراد غير بعضها فهذا الكلام جواب لمن يقول ان الاختلاف
في الكم تقوت الاتحاد في الموضوع لان الكل غير البعض وتحريم الجواب
ان يقال ان المراد من الموضوع في الذكر ان في الوصف العنوان والموضوع
في الذكر الانسان الواقع وصفه في يد عمر وكل واحد من الكل والبعض و
ما يوجد معناه في سورة عند الميزان هذا هو تحقيق ما قالوا وما
التدقيق فيستدعي ان يقال ان المراد من اتحاد الموضوع في قولنا كل حيوان
حيوان وبعض الانسان ليس حيوان اما الاتحاد في اللفظ والاتحاد في
المفهوم او الاتحاد فيما صرف عليه المفهوم فان كان المراد الاتحاد في اللفظ
فهو يتلزم شغل المنطقي بالالفاظ مع انه غير مشتغل بها على ما قالوا من
ان المنطق من حيث انه منطقي لا يشغل له بالالفاظ وان كان المراد الاتحاد
في المفهوم فهو يستدعي ان يراد من الموضوع في المحصورات المفهوم مع تحقيق
المحصورات لانه قد ثبت فيه بالدلائل عليه المفهوم فلهذا ان ما صرف عليه
مفهوم المحصوره بالكل يتحد مع ما صرف عليه مفهوم النسب المحصوره بالبعض
لان جميع الافراد غير البعض والقول بان المراد بالاتحاد الاتحاد في اللفظ
والذكر من قبيل بناء المسائل اليقينية على الدلائل الخطابية ويمكن اظهار
السر بان يقال ان البعض داخل في الكل فهو موضوع القضية الكلية متحد مع مو
ضوع القضية الجزئية فان البعض الذي وقع موضوع الجزئية هو بعينه
وقع موضوع الكلية غاية ما في الالباب ان يكون موضوع الكلية مشتملا على
امر اخر وهو البعض الاخر وهذا لا ينافي اتحاد الكلية والجزئية في الموضوع
فاذا قلت كل حيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان فالبعض الوا
قع من الحيوان موضوع الجزئية اعني الفرس والبقر والغنم وغيرها هو بعينه
وقع موضوع الكلية فاللحمه افادت اثبات الانسان لذلك البعض

القاطعة
ان المراد من جانب
الموضوع انما يكون
هو الالات لا المفهوم
وان كان المراد الات
تحد فيما صدق

بعضها
وكلها

بابه

الانسان

والإثنية أفادت نفيها عنه فلذلك قلت مثلا الفرس انسان وغير
انسان فيوارد الايجاب والسلب على محلي واحد فيتناقضان جزئيا
بخلاف البرهني كقولك بعض الحيوان انسانة وبعض الحيوان ليس بشيان
فان البعض فيها يجوز ان يكونا عينين فيتناقضان ويجوز ان يكونا غير
فلا يتناقضان والتناقض فيها ليس بجزئي مع خلاف الكلية والجزئية فان
التناقض فيها جزئي وهدا هو السر في تحقق التناقض بين القضيتين
المختلفتين بالكلية والجزئية دون الجزئيتين فان قلت مورد الايجاب
والسلب في القضيتين امر واحد فلان ينبغي ان يكونا متناقضين
كقولك كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان من الانسان حيوان
فلم يحكم بها فلم يحكموا بانها متناقضين مع ان احدهما صادقة
والاخرى كاذبة قلت لعدم طينته لا تتناقض بما ذكره ان الموضوع
فيه اعم من المحمول بناء على كذب القضيتين فيها كقولك كل حيوان ا
نسان ولا شيء من الحيوان انسان وكذلك عكس السالبة لا يكون
موجبة في كل مادة وانما اظنبت الكلام في هذا المقام طفاية على طلبه
هذه الانام **قول** ان المهملة في قوة البرهنية حكما
كما لا يكون بين البرهنتين تناقض كذلك لا يكون بين المرهنتين تنا
قض بل بين المهملة والكلية بان يكون المهملة موجبة والكلية سا
لبة وبالعكس كما بين الكلية والبرهنية **قول** وهو ان يصير الموضوع
في الذكر محولا يريد ان المفهوم الصادر من معنى العكس بهما
ثلاثة القضية الاصلية من التبدل ونفس التبدل والتبدل
والاولان مصطلحان والثالث غير مصطلح وتحقيق الجعل في هذا
المقام لتلايلهم الجاهل بان جعل الذات وصفا وبالعكس محال لانما له
على قلت الحقائق وكذلك جعل وصف الموضوعات وذاوات المو
ضوع محولا لا امتناع ذلك على الذات على الوصف وصدقه عليه

انها لا تنافي
في بعض الاحوال

عليه بل المستقيم هو جعل **عقد** المحل عقد الوضع وعقد الوضع عقد المحل
بان يجعل عنوان المحل عنوان الموضوع وعنوان الموضوع عنوان
المحل وهو المراد بجعل الموضوع في الذكر محولا وبالعكس **قول**
مع بقاء السلب واليجاب بحاله ان الاصل موجبا كان ا
لعكس ايضا موجبا وان كان سالبا لان ايضا سالبا وعكس المو
جبه لا يكون سالبة صادقة في كل مادة وكذلك عكس السالبة لا يكون
موجبة صادقة في كل مادة فان السالبة في عكس قولك كل انسان
ناطق وكذا الموجبة صادقة في عكس قولك بعض حيوان صادقة
كما يقول في العكس بعض الحيوان ليس بشيان ولكن ليس بصادقة
في عكس قولك كل انسان ناطق وكذا الموجبة صادقة في عكس قولك
بعض الابيض ليس بحيوان كما يقول بعض الحيوان ابيض ولكن ليس
بصادقة في عكس قولك لا شيء من الانسان ناطق والمهبط في هذا الفن
القاعدة الكلية الجارية في جميع واعلم طينة الفلاسس الموجبة
سالبة والسالبة موجبة التبادر على سبيل النقص الاجمالي بقوله
اما الاول ابقاء الايجاب والسلب فلان قولنا كل انسان ناطق
لا يلزمه السلب اصلا وقولنا لا شيء من الانسان ناطق لا يلزمه الايجاب
اصلا وحرية النقص ان يقال لو كان عكس الايجاب سالبا
وعكس السلب ايجابا هو عكسها مطردا لما خلف عنه في قضيتين
الماديتين **قول** واما الثالث ابقاء التصديق والتكذيب
ان الحكم بالصدق والتكذب **قول** فعناه يريد ان مع الكلام بهما على
التوكيد يعنى بقاء التصديق من اجاب الاصل وبقاء التكذيب
من جانب العكس بمعنى ان صدق الاصل يستلزم صدق العكس
وكذب العكس يستلزم كذب الاصل وليس البقاء من جانب

لان ص

المواد ص

وهو انما هو ذلك الموضوع
بوصفه لا بغيره الموضوع

انها لا تنافي
في بعض الاحوال

